

Distr.
GENERAL

S/1999/293
17 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المعد عملاً بقرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، و ١١٩٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ و ١٢٠٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويتناول هذا التقرير النظام الشامل للرصد المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) والجوانب الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان المتصلة بالحالة في كوسوفو والتي تشمل الفترة الممتدة منذ تقريره السابق المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/99). وتكمل المعلومات الواردة في هذا التقرير المعلومات التي قدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تقريره إلى المجلس (S/1999/214) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩. وقد توقفت على النحو الذي أشرت إليه في خطاب إحالة ذلك التقرير، عن إعداد التقارير الشاملة بشأن الحالة في كوسوفو، التي تتولى حالياً منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تغطيتها وذلك تلبية لرغبة المجلس في إبقائه على علم بالحالة هناك.

ثانيا - النظام الشامل لرصد تنفيذ أشكال الحظر المفروضة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)

٢ - وفقاً لما ورد في تقريره المؤرخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ (S/1998/712) لم تسمح الموارد الشاملة التي تعهدت بتقديمها المنظمات الراغبة في الاشتراك في رصد أشكال الحظر المفروضة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) بإنشاء نظام شامل للرصد على النحو المتوخى في ذلك القرار. وأشارت أيضاً إلى أنه على الرغم من ذلك، فإن مساهماتها المقترحة المقترنة بمساهمات قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي يمكن أن توفر إطاراً مفيداً للإبلاغ عن الانتهاكات ولمساعدة اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) في تنفيذ ولايتها. وقد قدمت هذه المنظمات فضلاً عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي معلومات مفيدة في تقاريرها المقدمة إلى اللجنة المشار إليها آنفاً.

٣ - وسوف يؤثر إنهاء ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي على الجهود المبذولة لرصد تنفيذ أشكال الحظر المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨). ونتيجة لذلك، قد يرغب مجلس الأمن في إعادة النظر في الطرائق التي تتبع في نظام الرصد. وفي الوقت نفسه، سيلزم لممثلي المنظمات

المشتركة والأمانة العامة مواصلة عقد اجتماعات دورية من أجل تبادل المعلومات والتصدي للمساائل العملية الناشئة التي تتصل بما يقومون به من أنشطة للرصد.

ثالثا - الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في كوسوفو

العنف

٤ - لا تزال الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في كوسوفو خطيرة. وأسفر انعدام الأمن العام المقترن بحالات نشوب العنف المستمرة والتي لا يمكن التنبؤ بها عن الدخول في دورة للتشرد والعودة في أرجاء كوسوفو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الإبلاغ يوميا تقريبا عن حالات قتل استهدفت المدنيين، وحالات إعدام بإجراءات موجزة وسوء معاملة للمعتقلين وحالات اختطاف جديدة. ومنذ ٢٠ كانون الثاني/يناير، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ما يزيد على ٦٥ حالة من حالات الوفاة الناشئة عن أعمال العنف، من بينها حالة حدثت أثناء الاحتجاج. وأكدت أيضا التحقيقات التي أجرتها المفوضية عن خلفية أعمال العنف الموجهة، ما ورد في تقرير السابغ من ملاحظات تشير إلى أن طابع الأنشطة العنيفة السائدة في كوسوفو التي امتدت حاليا إلى المناطق الحضرية، قد أدت إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في خوف من احتمال أن يتأثروا بشكل مباشر بالعنف أو بالمعاملة التعسفية.

٥ - ورغم أن الصدامات بين قوات الأمن الصربية والوحدات شبه العسكرية لألبان كوسوفو قد استمرت على مستوى أقل نسبيا، فقد أصبح المدنيون في كوسوفو الهدف الرئيسي لأعمال العنف بشكل متزايد. وتعزى أغلبية الوفيات إلى النمط الشائع بشكل متزايد لحالات القتل الفردية في أرجاء المنطقة. وظلت معظم أحداث العنف أحداثا لم يعلن أحد مسؤوليته عنها. وأسهم هذا في مناخ الخوف وعدم الأمن، مسببا حالة من عدم الثقة العميقة بين المجتمعات وأدى إلى تفاقم المشاكل الإنسانية والاجتماعية في كوسوفو.

٦ - ويبين السرد التالي لمواعيد وأماكن وقوع الأحداث الرئيسية إلى أي مدى استمر العنف ضد المدنيين في كوسوفو في الانتشار. ففي ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قتل رجل صربي أفادت التقارير أنه لم يتوقف عند حاجز حدود أقامه جيش تحرير كوسوفو في نداكوفاتش بالقرب من كوسوفسكا ميتروفيتشا. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، اكتشفت جثة مدرس من ألبان كوسوفو بالقرب من إستوك. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أصيبت امرأتان صربيتان (أم وإبنتها) بجراح بعد أن صوب مجهولون النيران على منزلهما مستهدفين الأب على ما يبدو. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، قتل رجل وامرأة من ألبان كوسوفو عندما صوبت النيران على سيارتهما في تقاطع للطرق خارج أورادوهوفاتش. وفي اليوم ذاته، تم العثور على جثة طبيب من ألبان كوسوفو بالقرب من طريق بتش - ميتروفيتشا.

٧ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، قتل خمسة من ألبان كوسوفو، هم رجلان وامرأة وصبيان يبلغ عمر كل منهما ١١ و ١٢ عاما على طريق راكوفينا - بيلانيتشا أثناء إصلاح جزارهم. ووفقا لما أشار إليه

المراقبون الدوليون، وجدت نحو ٦٠ خرطوشة فارغة في مكان الحادث وكشفت الجثث عن وجود جروح من جراء رصاصات متعددة.

٨ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، قتل أحد ألبان كوسوفو وأصيب ابنه بإصابات بالغة بالقرب من ديكاني عندما قام مهاجمون ملثمون بإطلاق ٥٥ طلقة على سيارتهما على نحو ما أشارت التقارير. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، أصيب رجل صربي بإصابات بالغة في هجوم شن على منزله في بلدية إستوك. وتم العثور على جثة صربي يبلغ من العمر ٢٣ عاما تحت درب في ضواحي كوسوفسكا متروفيتشا في ٢٧ كانون الثاني/يناير؛ وربما يكون الجثمان قد نقل إلى ذلك الموقع بعد قتل الضحية في مكان آخر.

٩ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أشارت مصادر ألبان كوسوفو إلى أنه تم العثور على جثة أحد ألبان كوسوفو في قرية بزتازين وأن ألبانيا آخر له صلة وثيقة بالرابطة الديمقراطية لكوسوفو قد أصيب إصابة خطيرة أمام شقته عندما أطلق مجهولون طلقتين عليه. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، تم العثور على أحد ألبان كوسوفو من بتش ويبلغ من العمر ٣٦ عاما مصابا برصاصة في الرأس في طريق بتش - بريستينا. وفي اليوم ذاته، عثر في قرية غراديس على جثة شخص آخر معروف "بولائه لألبان كوسوفو" وهو مدرس فيزياء من دياكوفيتشا. وفي بلدية إستوك، قتل كهل صربي وأصيبت زوجته البالغة من العمر ٧٢ عاما عندما ألقى مجهولون قنبلة يدوية على منزلهما في قرية راكوس.

١٠ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، عثر على جثة أحد ألبان كوسوفو من قرية بيغوف فوكوفاتش مصابا بطلقة نارية في رأسه في جنوب استوك. وفي اليوم ذاته، في بلدية ستملي، أشارت التقارير إلى أن أشخاصا ملثمين اقتحموا منزلا في قرية دوني غودانس وأصابوا رجلا وصبيين بجراح.

١١ - واستمرت الهجمات وعمليات القتل في المناطق الحضرية خلال النصف الأول من شباط/فبراير. ففي ٤ شباط/فبراير، عثر على جثث ثلاثة من ألبان كوسوفو في سيارة بين قريتي استينتش وغورنياليكا في بلدية ديكاني، وعثر على جثة صربي بالقرب من قرية راستفيتشا. وقد قتلوا جميعهم بطلقات نارية. وفي ٤ شباط/فبراير، قتل ذكر صربي بنيران أسلحة آلية أثناء سفره على طريق بتش - دياكوفيتشا.

١٢ - وفي ٧ شباط/فبراير، تم العثور في كتشانيك في جنوب أورسيفاتش على جثتين لاثنين من ألبان كوسوفو كان قد اشير إلى أنهما في عداد المفقودين منذ ٣ كانون الثاني/يناير. وفي ليلة ٧ - ٨ شباط/فبراير، تم العثور على جثة شخص غير معروف الهوية يبلغ نحو ثلاثين عاما من العمر في قرية ليفاديا في بلدية ليبليان. وإلى حد تاريخ كتابة هذا التقرير، تحاول مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان استكشاف أمر جثث عثر عليها بمقربة من دياكوفيتشا يوم ٨ شباط/فبراير وأبلغ عن العثور على جثتي شخصين، شاب في السابعة عشرة وفتاة في العشرين من العمر، في موقعين مختلفين من ضاحية دياكوفيتشا. وعثر على جثة رجل من ألبان كوسوفو في سيارته توفي متأثرا بجروح من طلقات نارية في منطقة دياكوفيتشا، قرب قرية تاراكانيتش. وفي اليوم نفسه أيضا وفي دياكوفيتشا، عثر أيضا على

جثتي رجل وامرأة مسنة. ويُعتقد أن الضحيتين من الفجر، وقد أصيبتا بطلقات نارية في العنق. وعُثر يوم ١٠ شباط/فبراير على جثتي اثنين من ألبان كوسوفو من قرية غودن قرب دياكوفيتشا.

١٣ - وفي ١١ شباط/فبراير، عُثر على أربع جثث أخرى في أماكن مختلفة من كوسوفو. وأفادت أنباء صحفية أنه عُثر في الطريق الموصلة بين زاك وزابلاسي، على جثة أحد ألبان كوسوفو وهو صاحب مقهى في استوك؛ وقد قُتل بطلقة نارية أصابته في رأسه. وعُثر في موقعين منفصلين في نوفو سيلو، قرب بيك على رجلين، الأول من ألبان كوسوفو مصابا بطلقة في رأسه، ولم تُعرف هوية الثاني بعد. وعُثر على جثة رجل لم تحدد هويته في بركة في كلينا.

١٤ - وبدأ العنف الذي يستهدف المدنيين في كوسوفو يأخذ شكلا جديدا أكثر خطورة. فقد شملت أعمال الارهاب المتزايد مؤخرا ضد المؤسسات الصربية والألبانية في المناطق الحضرية هجمات بالقنابل اليدوية على المقاهي والمتاجر، وهو أمر يدعو إلى القلق الشديد. ومنذ نهاية كانون الثاني/يناير، أبلغ عما لا يقل عن عشرة حوادث من هذا النوع في بريشتينا، وبيك، وكوسوفسكا، وميتروفيتشا، وأوروسيفاتش. ويشير التحقيق الذي أجرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن العديد من تلك المؤسسات يرتادها صرب وألبان وأنه لم يبلغ في السابق عن حدوث حوادث بينهم. وقد كان الهجوم الأخير، الذي جد في ١٣ شباط/فبراير في الساحة الرئيسية في بلدة أوروسيفاتش مروعا. إذ أصيب اثنا عشر شخصا بجروح ولحقت أضرار كبيرة بحوالي عشرين متجرا مجاورا وبعدها سيارات رابضة قريبا منها. وفي ١٧ شباط/فبراير اكتشفت بعثة التحقيق في كوسوفو جهازا متفجرا آخر وضع في سوق أوروسيفاتش وأبطلت مفعوله. وازداد نتيجة لهذه الهجمات تباعد الطائفتين الصربية والألبانية، وتزايد الشعور بانعدام الأمن، وتقلص ما تبقى من أرضية للتعايش.

١٥ - وإثر هذه الهجمات بالقنابل اليدوية وعمليات الاغتيال في بريشتينا ومنطقتي بيك ودياكوفيتشا، أعرب الموظفون الميدانيون التابعون للمفوضية عن قلقهم لأن مدنيين معروفين بتفتحهم الذهني وبمرونتهم في العلاقات بين الطائفتين، إضافة إلى مهنيين ومفكرين وناشطين معتدلين، استهدفتهم تلك العمليات، لا سيما في تلك المناطق الحضرية الثلاث. وأبلغ موظفو المفوضية مرارا أن تزايد الضغط على النخبة الحضرية في بريشتينا وبيك ودياكوفيتشا هو مصدر توتر وتخوف في بريزرين.

التحقيق الذي أجري في راتشاك

١٦ - في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩، سلّمت رفات ضحايا ألبان كوسوفو الأربعين في مذبحه راتشاك إلى ذويهم. وجرت عملية الدفن في راتشاك يوم ١٠ شباط/فبراير. وأصبح تسليم الرفات نقطة خلاف بين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة التحقيق في كوسوفو. وإلى حد ١ شباط/فبراير، أكمل فريق الطب الشرعي الفنلندي تشريح أو رصد تشريح ٢٤ من الجثث الأربعين التي نُقلت من مسجد راتشاك إلى بريشتينا. وأجرى أخصائيو صرب في الطب الشرعي تشريحا لستة عشرة جثة قبل وصول الفريق

الفنلندي. وذكر أن خمس جثث من بين عدد القتلى الـ ٤٥ في راتشاك نقلتهم أسرهم من القرية ولم يجر تشريحها. وشدد الفريق الفنلندي خلال إقامته التي تواصلت أسبوعين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على أنه لا يقوم بتحقيق في حوادث راتشاك، وإنما بفحص الجثث التي نُقلت من مكان الوفاة إلى مسجد راتشاك ثم إلى معرض الجثث في بريشتينا. وبعد حوادث راتشاك، لم يعد مكان الحادث معزولا، ولا تزال ظروف جمع الأدلة وتسلسل المحافظة عليها غير واضح. وأشار الفريق الفنلندي إلى أنه سيقدم نتائج فحصه لقتلى راتشاك في أوائل آذار/ مارس إلى الاتحاد الأوروبي وإلى محكمة مقاطعة بريشتينا. ولا يوجد حاليا ما يدل على أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اتخذت إجراءات لمحاكمة مقترفي مذبحه راتشاك.

عمليات الخطف وأخذ الرهائن

١٧ - خلال هذه الفترة، لم تظهر أو تقدم معلومات جديدة عن مصير الأشخاص المختطفين أو المفقودين. وقد اختطف أحد عشر شخصا؛ عشرة من الصرب، أفرج عن خمسة منهم وهرب واحد، وعثر على واحد من ألبان كوسوفو ميتا. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، اختطف خمسة صرب مدنيين (ثلاثة رجال وامرأتان) في قرية نيفوليان، في بلدية فوسيترن، وأفرج عنهم في ٢٣ كانون الثاني/يناير بواسطة من بعثة التحقيق في كوسوفو. وذكر المتحدث باسم جيش تحرير كوسوفو في بريشتينا أن الخمسة لم يختطفوا. بل أن ما حدث، حسب زعمه، هو "إيقاف الرعايا الصرب الخمسة ونزع سلاحهم واعتقالهم ... وفقا للاتفاقيات والمعايير الدولية، ولأسباب تتعلق بالأمن العام والنظام في تلك القرية".

١٨ - وخلال الليلة الفاصلة بين يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير، فقد مدني صربي قرب كوسوفسكا ميتروفيتشا. وفي الليلة الموالية، أختطف مدنيان صرب قرب نوفو سيلو على الطريق الموصلة بين بريشتينا وفوسيترن. وتمكن أحدهما من الهرب وأبلغ أن مختطفيه أشخاص يلبسون زي جيش تحرير كوسوفو ويحملون شاراته. وفي ١٠ شباط/فبراير، عثر على جثة أحد ألبان كوسوفو من أوروسيفاتش كان قد اختطف قبل ذلك بيوم واحد. وفي ١١ شباط/فبراير، أفادت مصادر صربية أن اثنين من أفراد الشرطة بلباس مدني اختطفوا في الليلة السابقة بعد أن شوهدا في غير وقت عملهما في كوسوفو بوليبي، خارج بريشتينا.

الاحتجاز والمحاكمات

١٩ - لا تزال الاستجابات الميدانية التي تجريها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والشهادات التي يدلى بها أمام المحاكم تشير إلى حدوث احتجاج تعسفي وسوء معاملة يتعرض لها بانتظام البان كوسوفو خلال احتجازهم من طرف الشرطة وتحت ولاية وزارة الداخلية. وتفيد معلومات قدمها المدعي العام الصربي، دراجيتشا كرسمانوفيتش، أن ٢٠٠٧ أشخاص في كوسوفو متهمين بجنايات تتعلق بالإرهاب، وتعريض سلامة البلد الإقليمية للخطر، وبث الفتنة. ويوجد من بينهم حاليا ١٠٦٠ شخصا في الاحتجاز، ووجهت تهم إلى ٨٢٤ منهم. ومثلما سبق الإبلاغ عنه، لا يُعرف عدد ألبان كوسوفو الذين احتجزوا واستجوبوا وأخضعوا "للكلام بغرض استخلاص معلومات" أو اعتقلوا ثم أفرجت عنهم الشرطة.

٢٠ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير أبلغ أن هاليت ألياج، البالغ ٤٨ سنة من العمر، توفي أثناء احتجازه من طرف الشرطة في مركز شرطة ياكوفيتشا، بعد يوم واحد من اعتقاله. وتواصل المفوضية حاليا تحقيقها في هذه الحالة. وبلغ إلى علم المفوضية أن ثلاثة أشخاص آخرين توفوا في عام ١٩٩٨ أثناء احتجازهم من طرف الشرطة في ياكوفيتشا.

٢١ - ولا يزال موظفو المفوضية يرصدون إجراءات توجيه التهم إلى البان كوسوفو المتهمين بالارهاب وبالنشاط المعادي للدولة. وعدد الذين أدانتهم المحاكم الابتدائية إلى حد الآن صغير نسبيا. ومعظم القضايا تنتظر البت فيها. وبغض الطرف عن حجم مجموعة المتهمين أو عدد الشهود الذين سيدعون إلى ادلاء شهاداتهم، فإن معظم الإجراءات القضائية التي رصدتها المفوضية تتوقف بعد جلسة استماع تدوم يوم عمل واحد أو أقل، وكثيرا ما تؤجل جلسات الاستماع اللاحقة في القضية نفسها إلى موعد يقل ببضعة أيام فقط عن أقصى موعد تأجيل يسمح به القانون. ولذلك فإن المتهمين يبقون في الاحتجاز إلى ما لا نهاية له. وفي يوم ٨ شباط/فبراير، أجل من جديد النظر في قضية المتهمين ال ٢٤ لـ "مجموعة اوراهوفاتش" حتى ١٠ آذار/ مارس. وكانت المجموعة قد اعتقلت في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٨ أو في تاريخ قريب من ذلك، وبقيت في الاحتجاز تتعرض منذ ذلك التاريخ إلى سوء معاملة منتظمة في سجن ليبليان. وكانت جلسة استماع ٨ شباط/فبراير أول جلسة تستمع فيها المحكمة إلى أحد المتهمين بعد أكثر من ستة أشهر من الاحتجاز وبعد عمليات تأجيل متكررة.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدرت أحكام في ٥ شباط/فبراير في قضية "مجموعة أوروسيفاتش". ومن بين أعضاء مجموعة أوروسيفاتش ال ٢٨، اعتقل ١١ منهم في حزيران/يونيه ١٩٩٨، وتوفي اثنان من المتهمين خلال احتجازهم من طرف الشرطة، ويزعم أن ذلك كان نتيجة التعذيب. وقدم بقية المتهمين التسعة إلى محكمة مقاطعة برشتينا في أواخر كانون الأول/ ديسمبر وأواسط كانون الثاني/يناير. وحكم على ١٧ متهما غيابيا. وادعى جميع المتهمين الحاضرين التسعة أنهم تعرضوا للتعذيب، وأن آثاره ما تزال واضحة نتيجة للإصابات التي لحقتهم، حسب زعمهم، على يد أفراد الشرطة وأمن الدولة، بما في ذلك بعد مثلولهم أمام قاضي تحقيق. وحكم على المتهمين، بمن فيهم المحكوم عليهم غيابيا، بفترات تتراوح بين سنتين ونصف و ١٥ سنة.

٢٣ - وفي ١٠ شباط/فبراير، اصدرت محكمة مقاطعة برززين حكما بالسجن مدة خمس سنوات على ثمانية رجال من بلدية أوراهوفاتش بتهمة الارهاب. ووجهت إلى جميع المتهمين تهمة الانتساب إلى "ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو". وتمثلت التهم الفردية في تقديم الأدوية والغذاء والوقود إلى جيش تحرير كوسوفو، وحيازة أسلحة، والقيام بدوريات، وإطلاق النار على دوريات وزارة الداخلية. واستند قرار المحكمة إلى اعترافات المتهمين أمام قاضي التحقيق وإلى صور مستنسخة لما زعم أنه قوائم عضوية جيش تحرير كوسوفو. ولم يقدم المدعي العام النسخ الأصلية لتلك الوثائق كأدلة. وأكد المتهمون في الجلسات السابقة أن بياناتهم انتزعت قسرا تحت التعذيب، ولم تنظر المحكمة في تلك الادعاءات. وفسر القاضي الذي رأس

المحكمة، عند تصريحه بالحكم بعدم نظر المحكمة في تلك الادعاءات بأن المحكمة كانت ستنظر في تلك الادعاءات بجدية لولا أن بعض المتهمين اعترفوا بانتماثلهم إلى جيش تحرير كوسوفو. ولم يشر حكم المحكمة النهائي إلى الأفعال التي ارتكبها كل متهم على حدة. وأشار القاضي الذي رأس الجلسة في تفسيره للحكم إلى أن استراتيجية محامي الدفاع أجبرته على إصدار أحكام قاسية.

المشردون

٢٤ - على الرغم من تعذر متابعة أعداد المشردين، تعتقد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعد التشاور مع شركائها من المنظمات غير الحكومية أن عددهم يصل داخل كوسوفو إلى ١٠٠ ٢١١ نسمة، ويشارف في الجبل الأسود ٢٥ ٠٠٠ نسمة. والأصعب من ذلك تقدير أعداد العائدين إما لطول فترة التشرد بالنسبة لبعضهم، أو قصرها وتكرارها أحيانا واقتنائها بفترات للعودة بالنسبة للبعض الآخر. ولذلك، تعتقد المفوضية أن الأسلم في المرحلة الحالية التصدي للاحتياجات الإنسانية للمتضررين بالحرب، بمن فيهم المشردون والعائدون والأسر المضيفة والأشخاص الذين لم يتركوا مواطنهم قط وإن كانوا قد فقدوا ممتلكاتهم وسبل معاشهم. وتوفر وكالات المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مساعدات الطوارئ لما يربو على ٤٢٠ ٠٠٠ شخص في كوسوفو والجبل الأسود.

٢٥ - وقد أسفر استئناف العمليات الحربية في كوسوفو في شهرين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير عن تشريد السكان على نطاق واسع. وأدت المصادمات التي وقعت بين الوحدات شبه العسكرية لألبان كوسوفو والقوات الصربية في بودوييفو إلى الحيلولة دون عودة زهاء ١٥ ٠٠٠ شخص ينتمون إلى ما يقرب من ١٧ قرية. ولا تزال بيوت الصرب والألبان على طول الطريق الرئيسية بين بريشتينا وبودوييفو خاوية، حيث يتجدد القتال المتقطع على بعد ٣ كيلومترات غربا. وقد شهدت هذه المنطقة نمطا لتشريد السكان ثم عودتهم ثم تشريدهم ثانية. وفي درينتشا وسوفاريكا وستيملي وبريزرين وفوسترين أدت مصادمات مماثلة إلى تشريد جديد للسكان. وفي بعض الحالات عاد بعض المشردين على الأقل، بمجرد انتهاء عمليات العنف؛ غير أن انتشار الخوف في المناطق الأخرى التي تشهد حضورا لقوات الأمن الصربية أو للوحدات شبه العسكرية لألبان كوسوفو يحول دون عودة المشردين إليها.

٢٦ - وشهد شهر شباط/فبراير أيضا استمرار رحيل السكان الصرب من البلدات والقرى التي يمثلون فيها أقلية أو وقعت فيها مصادمات بين الوحدات شبه العسكرية لألبان كوسوفو وقوات الأمن الصربية. وطبقا للمعلومات المقدمة من المفوض الصربي للاجئين، فقدت ٩٠ قرية في وسط وغرب كوسوفو جميع سكانها الصرب في الأشهر الأخيرة، بينما شهدت بعض المدن مثل بودوييفو وكوسوفسكا انخفاضا في عدد سكانها من الصرب. ويقدر عدد الصرب المشردين داخل كوسوفو بحوالي ١٠ ٠٠٠ نسمة، فيما رحل ٢٠ ٠٠٠ صربي آخر إلى مناطق أخرى في صربيا. وعلى نقيض ذلك، يخشى ألبان كوسوفو الذين فقدوا وثائق الهوية، أو لم يحوزوها يوما، ترك قراهم خوفا من مضايقات قوات الأمن. وتسعى المفوضية جهدها لمنع حدوث عمليات تشريد إضافية وتسهيل ارتياد غير الحائزين للوثائق مراكز الشرطة المناسبة لتأمين حصولهم عليها.

تحركات العودة

٢٧ - استمرت عمليات العودة طوال فترة التقرير، وخاصة في المناطق التي أقامت فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/بعثة التحقق في كوسوفو حضوراً مستمراً. وعلى سبيل المثال عاد إلى سلابوزين جنوب برشتينا زهاء ٢٠٠ ١ مشرد. وفي قرية ماليسفو عاد أكثر من نصف عدد سكانها الذي يقدر بـ ٠٠٠ ٣ نسمة، بينما عاد أكثر من ١ ٥٠٠ نسمة إلى ديارهم في جونيك. وفي ١٣ شباط/فبراير وعقب دفن ٤٠ شخصا من المقتولين في راتشاك، أقامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/بعثة التحقق في كوسوفو حضوراً مستمراً في القرية، وبدأ بعض القرويين العودة منذ ذلك الحين. وفي لوديا وهي قرية تقع في أطراف بيك تعرضت لتدمير شبه تام في أثناء الصيف، تقدم المفوضية والمنظمات غير الحكومية إلى مجموعة تتألف من ١٦ أسرة مساعدة من أجل ترميم مبنى مدرسة القرية الذي لم يتعرض لدمار كبير. وتعيش هذه الأسر في مبنى المدرسة أثناء قيامها بالمهمة الشاقة لإعادة بناء مساكنها.

المساعدة الإنسانية

٢٨ - استمر خلال شهر شباط/فبراير تقديم المساعدة الإنسانية بدون انقطاع تقريباً، رغم اندلاع العنف وسوء الأحوال الجوية. وتتولى المفوضية تنسيق وقيادة قوافل تضم وكالات متعددة لمدة ستة أيام في الأسبوع من أجل تقديم مساعدة منتظمة إلى المشردين والعائدين والسكان المتضررين بالحرب. وتعرضت للتوقف بعض عمليات الإغاثة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية العاملة خارج نظام القوافل المصحوبة. كما وردت عدة تقارير عن عمليات مصادرة من جانب قوات الأمن الصربية لشاحنات محلية متعاقدة مع منظمة غير حكومية، ولبعض مواد الإغاثة المملوكة لمنظمة أخرى. وأفادت التقارير أيضاً عن حالات مضايقة تعرضت لها منظمات غير حكومية للإغاثة. وتردد أفراد من الشرطة العادية والشرطة المالية على بعض المنظمات غير الحكومية واستفسروا منها عن أنشطتها. وأفاد عدد آخر من هذه المنظمات بتعرضه لتصرفات عدوانية من جانب جيش تحرير كوسوفو.

عمليات مسح أماكن الإيواء

٢٩ - تعاونت المفوضية واليونيسيف مع ١٤ منظمة غير حكومية في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ إلى شباط/فبراير ١٩٩٩ في إجراء مسح لأماكن الإيواء شمل ٦٥٤ قرية في ١٩ بلدية متأثرة بالنزاع في كوسوفو. ويتبين من المسح أن ٤٤٠ قرية تأثرت بالنزاع مباشرة وتراوحت درجات الضرر فيها بين الدمار الخفيف والدمار التام. وبلغ عدد الدور القائمة في هذه القرى قبل النزاع ٦٨٦ ٦٦ داراً. وتعرض نصف هذه الدور إلى أضرار بدرجات متفاوتة ويحتاج ٢٣٩ ٢٢ منها إلى عمليات إعمار رئيسية. وصنف تقرير المأوى الناجم عن المسح مقادير هذه الأضرار، قرية بقرية، في البلديات التسع عشرة التي غطاها. وسيكون هذا التصنيف وثيقة مهمة في تخطيط أولويات الإصلاح والإعمار.

٣٠ - وبالتعاون مع خمس منظمات دولية غير حكومية، أجرت اليونيسيف مسحاً لتقدير الأضرار التي لحقت بالمدارس في ١٣ بلدية. وأشار المسح إلى أنه من جملة المدارس البالغ عددها ٩٠٠ مدرسة، تعرض ١٦٣ لدمار أو أضرار فادحة بينما تعرض العدد المتبقي لأضرار أقل أو للنهب.

رابعاً - ملاحظات

٣١ - ستواصل المفوضية وشركاؤها في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية جهودها، في ظل هذه الظروف الخطيرة من أجل إسباغ الحماية على الأعداد الكبيرة للاجئين والمشردين وتقديم المساعدة لهم، ومن أجل دعم السكان المتأثرين بالنزاع المستمر على مدى ١٢ شهراً في كوسوفو. وثمة مخاوف قوية أن يؤدي استمرار ارتكاب العنف ضد المدنيين ووقع المصادمات بين قوات الأمن الصربية والوحدات شبه العسكرية لألبان كوسوفو إلى مزيد من تشريد السكان المدنيين. وسوف يستمر التعاون بين المفوضية وبعثة التحقق في كوسوفو يشكل عنصراً حاسماً في رصد التطورات والاستجابة لها بسرعة، من أجل استيفاء احتياجات المشردين والمجتمعات التي تستضيفهم. وقد استكملت المفوضية وشركاؤها خطط الطوارئ والتأهب، إلا أنه من الواضح مع ذلك أن أي خلل في استمرارية عمليات تقديم المساعدة الإنسانية سيتسبب في حدوث مزيد من المعاناة.

٣٢ - وإنني أشاطر المفوضية قلقها الشديد إزاء انتشار العنف ضد المدنيين في كوسوفو. فبالإضافة إلى التصرفات غير المقبولة لقوات الأمن الصربية، تتسبب عمليات التفجير الإرهابية الخطيرة الحاصلة مؤخراً في زيادة عدد الضحايا. ولا بد من وضع حد لتكتيكات الإرهاب التي تطبقها القوات الحكومية وللעنف النابع من دوافع عرقية والمعاملة التعسفية وعمليات القتل المتعمد والاختطاف وهجمات القنابل، أيما كان مرتكبوها.

٣٣ - ومن الواضح أن المشاكل الإنسانية في كوسوفو ناجمة عن النزاع المسلح والأزمة السياسية وأنه من الصعوبة بمكان فصلها عن القضايا الأمنية. وإنني أشعر بقلق متزايد لأن استمرار المواجهة في كوسوفو، بما في ذلك الانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار، تؤدي إلى تفاقم الحالة بشكل جسيم. وطبقاً لما تفيد به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يتسم المشهد الراهن للبيئة الأمنية في كوسوفو باستخدام غير متكافئ للقوة، بما فيها مدافع الهاون والدبابات، من جانب السلطات اليوغوسلافية رداً على هجمات واستفزازات مستمرة من جانب القوات شبه العسكرية لألبان كوسوفو. ومع تصاعد حدة التوتر في كوسوفو، يتجاوز عدد القوات اليوغوسلافية المنتشرة في الميدان خمسة أضعاف المستوى المتفق عليه. كما تعمل الوحدات شبه العسكرية لألبان كوسوفو على تثبيت أقدامها في جميع أنحاء كوسوفو، بما في ذلك المناطق التي لم تخضع لسيطرتها من قبل. ومحصلة ذلك، أن القتال بات يؤثر حالياً في مناطق لم تمسها العمليات العسكرية قبلاً، مما ينجم عنه زيادة تدهور الحالة وتجدد تشريد السكان المدنيين.

٣٤ - لقد أدى استئناف القتال إلى حالة ضاع فيها تقريبا معنى اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وإنني أناشد الطرفين إلى وقف أنشطتهما العسكرية في كوسوفو والامتنال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واحترام التزاماتهما بموجب اتفاقات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويتعين بوجه خاص على السلطات اليوغوسلافية أن تقوم على الفور بخفض عدد قواتها المنشورة في الميدان والاقتراب بها إلى المستوى المحدد في اتفاق تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويتعين أيضا أن تمتنع الوحدات شبه العسكرية لألبان كوسوفو عن ارتكاب أي تصرفات استفزازية.

٣٥ - كما إنني أؤيد بقوة الجهود التي تبذلها مجموعة الاتصال من أجل توفير الإطار السياسي المطلوب لتسوية الأزمة. وأحث الأطراف على اغتنام هذه الفرصة من أجل تحقيق السلام والحكم الذاتي لشعب كوسوفو عن طريق المفاوضات مع الحرص على احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

— — — — —